

أثر الإغماء على تصرفات الإنسان في (العبادات)

بحث مقدم من قبل

م.م. هناء محمد حسين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

وبه نستعين على قضاء حوائج الدنيا والدين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين محمد ﷺ واله وصحبه أجمعين.

أما بعد... الإغماء من العوارض والالالات اللاإرادية التي تنتاب الإنسان وتمنعه من القيام بأعماله الحياتية بشكل مفاجئ، لفقدانه الحس والحركة فيفقد الوعي لفترة من الزمن قليلة أو قد تطول، والإنسان محاسب ومسؤول عن كل لحظة من لحظات حياته ومطلوب منه تأدية واجبات محدد شرعاً، كالصلاة والصيام والحج... والإغماء يمنعه من أداء تلك الأفعال، فلا بد لنا من وقفة على آراء الفقهاء ومعرفة الآثار الشرعية المترتبة عليه.

وقيل أن للإنسان أهلية تمكنه من أداء الواجبات الشرعية وامتلاك الحقوق وهذه الأهلية تسمى أهلية وجوب وأهلية أداء، وتأتي من كونه إنساناً عاقلاً بالغاً له حياة. هذه الأهلية تعترضها عوارض سماوية تؤدي بها إلى النقصان أو فقدان عرفناها وبيننا ان الإغماء واحد من العوارض السماوية التي يبتلى الإنسان فيها والتي به يفقد أهلية الأداء... وهنا نحتاج لآراء الفقهاء في معرفة الحكم الشرعي المترتب على هذا فقدان، فهل تقضي عليه ما فاته من عبادة أو تسقط عنه.

المبحث الأول: تعريف الإغماء لغةً واصطلاحاً.

الإغماء لغةً: ورد في لسان العرب في ماد (غما)، غمى على المريض وأغمى عليه: غشى عليه ثم أفاق. وفي التهذيب: أغمى على فلان إذا ظن انه مات ثم يرجع حياً، ورجل غمى = مغمى عليه وامره غمى. ومنه أغمى على المريض إذا أغشى عليه. كأن المرض ستر عقله وغطاه. ^(١)

أما اصطلاحاً: هو حالة من المرض قد تعرض للإنسان فيمنعه من فهم الخطاب ^(٢) وهو فقدان الحس والحركة لعارض ^(٣) والإغماء قد يلزم المرء فترة وجيزة او قد تطول فتأثر على أهلية الأداء / أهلية الوجوب لان عقل المغمى عليه باقي . والإغماء لا يصيب كل إنسان فقد تنتهي حياة الشخص ولم تصبه أي حالة من حالات الإغماء، وهو بخلاف النوم الذي لا يخلص منه أي إنسان. والإغماء وان كان يحول دون فهم الخطاب إلا انه ينعلم تأثيره على الأهلية بنوعها فالعقل قى ولا ينعلم إلا أن الإغماء حجب العقل ويترتب على حجب العقل وقت الإغماء تأخير الخطاب بالأداء إلى ما بعد وقت الإفاقة. والإغماء ينافي الاختيار، لان الاختيار بالتمييز ولانعدام التمييز وقت الإغماء فعليه تبطل كافة الأقوال والعبادات حين الإغماء ولا يعتد بالأقوال والأفعال المتعلقة في أمور الدنيا عند حصولها وقت الإغماء فهو بذلك كالنوم تماماً. ^(٤)

^(١) ينظر لسان العرب لان منظور ٥ ٣٤ .

^(٢) الأهلية وعوارضها ، احمد إبراهيم / مجلة القانون والاقتصاد ٥ ٣٧٧ العدد. ١ السنة الأولى.

^(٣) معجم لغة الفقهاء ٥ ٩٠ .

^(٤) كشف الأسرار على أصول البزدوي للإمام علاء الدين البخاري . ١٣٩٩ ،مباحث الحكم

عند الأصوليين، محمد سلام مذكور ٥ ٧٠ ، الوجيز بد الكريم زيدان ٥ ٦٠ .

^(٥) الأهلية وعوارضها احمد إبراهيم ٥ ٧٧ ، عوارض الأهلية بين الشريعة والقانون، شامل رشيد

ياسين، مطبعة العاني — بغداد، ٩٧٤ . ٧٠ .

وعلى ما سبق يتضح أن الإغماء من العوارض السماوية التي تصيب الإنسان فتفقده السيطرة على عقله وبالتالي على أفعاله وأدائها أي بمعنى آخر يؤثر الإغماء على أهلية الإنسان، وهذا لا بد لنا من الإعراب على الأهلية وعوارضها.

المبحث الثاني: تعريف الأهلية

الأهلية في اللغة تعني: الصلاحية، فيقال أن فلانا هو أهل لما هو قائم به أو العكس، أو انه غير أهل لما هو قائم به، فهي تستعمل بمعنى الجدارة والكفاءة لأمرها ، ومن ذلك قوله تعالى في شان المؤمنين: ((وألزمهم كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها))^(١)

أما عند الأصوليين فتقتصر على صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه... وهنا التعريف اقتصر على أهلية الوجوب لان أهلية الوجوب للشخص تكون ذات عنصريين أولهما قابليته لثبوت الحق له وثانيهما صلاحيته للالتزام.

وأهلية الوجوب: هي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق له وعليه وتسمى كذلك أهلية ثبوت الأحكام في الذمة^(٢) ، ويطلق عليها البعض الذمة ذاتها^(٣) ، أو هي وصف يصير به الإنسان أهلاً لما له وعليه.^(٤)

أن مناط أهلية الوجوب في نظر الشرع الإسمي هي (الصفة الإنسانية) ولا علاقة للأهلية بالعقل أو السن أو الرشد فهي مرتبطة بالحياة وهي تكون لكل إنسان في أي طور كان أو صفة فهي تثبت للجنين والمجنون صغيراً كان أو كبيراً ولا فرق من أن يكون الشخص ذكراً أو أنثى، وتثبت للشخص رشيداً كان او سفيهاً، فهي تولد مع الشخص وتبقى ملازمة له طيلة حياته ولا تفرق عنه إلا بانتهاء حياته من الدنيا.

(١) لسان العرب لابن منظور مادة (أهل).

(٢) سورة الفتح — الآية ٦ .

(٣) المستصفي في علم الأصول للإمام أبي حامد الغزالي : ٤٤ .

(٤) كشف الأسرار على أصول البزدوي للإمام علاء الدين البخاري : ١٣٥٧ - ٣٨٢ .

(٥) المرافعات للشاطبي : ٣٠ .

وسميت بأهلية الوجوب لأنها تتعلق بما يجب للشخص.. كاستحقاقه قيمة الأموال المتلفة من أمواله على من يتلفها، وانتقال الملكية فيما يشتره أو ينتقل إليه إرثاً وكوجوب النفقة له على غيره ن كان فقيراً وحقه في ثبوت نسبه من أبيه واستحقاقه للشيء الموصى به واستحقاقه لما يوفق عليه ، فأهلية الوجوب ملازمة لوجود الروح في الجسد من غير نظر إلى عقل وتميز أو غير ذلك .^(١)
والأهلية في اصطلاح الأصوليين تنقسم إلى:

* أهلية وجوب.

* أهلية أداء.

أهلية الوجوب :

هي صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه ، أي صلاحيته لان تثبت له الحقوق وتجب عليه الواجبات، وتكون هذه الأهلية بالذمة أي تثبت هذه الأهلية للإنسان بناء على ثبوت الذمة له . وهي على نوعين .^(٢)

الأول: أهلية الوجوب الناقصة:

إذا كان الشخص أهلاً لثبوت الحقوق له دون أن تثبت عليه حقوق كما هو الحال في الحمل في بطن أمه ان يولد فهو ذو أهلية ناقصة.
الثاني: أهلية الوجوب الكاملة:

(١) كتاب الوصايا في الفقه الإسلامي وكتاب الوقف من الناحية الفقهية والتطبيقية للأستاذ محمد سلام مدكور

(٢) شرح المنار ١٣٠ ، المقدمة / بن الرشد ، إحياء علوم الدين للغزالي ٤٥ .

(٣) شرح المنار لابن مالك وحاشية الرهاوي: ص ٢٦ .

(٤) التوضيح شرح متن التنقيح لصدر الشريعة القاضي عبد الله بن مسعود الحبوبي ص ٦١ ، أصول البزدوي ص ٣٥٧ .

(٥) المعاملات الشرعية على الخفيف: ص ٥٧ .

إذا كان الشخص أهلاً بأن تترتب عليه التزامات إليه أو له فهو ذو أهلية وجوب كاملة، ومثاله: الإنسان بعد ولادته حياً، فهو مؤهل أن يكون دائناً أو مديناً.

أهلية الأداء:

هي صلاحية الإنسان أن يطالب بالأداء، ولأن تعتبر أقواله وأفعاله وتترتب عليهما أثارها الشرعية، بحيث إذا صدر منه تصرف كان معتداً به شرعاً، وإذا أدى عبادة كان أدائه معتبراً ومسقطاً للواجب وإذا جنى على غيره اخذ بجنايته مؤاخذه كاملة، وعوقب عليها بدنياً ومالياً : أساس هذه الأهلية: هو التمييز لا الحياة (العقل) والعقل القاصر هو عقل الصبي المميز ومن في حكمه، والعقل الكامل هو عقل البالغ غير المجنون وغير المعتوه.^(١) فهي صلاحية الشخص لأن يباشر كسب الحقوق وإيجاد الالتزامات.

(شرح مرقاة لوصول ' ٢١ ، أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٥٥ ، مدخل للفقه الإسلامي تأليف محمد سلام مدكور، ٤٧ . .

(التوضيح شرح متن التنقيح لصدر الشريعة القاضي عبد الله بن مسعود الحبوبي ' ٦٤ . .

المبحث الثالث: عوارض الأهلية.

قد يعرض للإنسان بعد كمال أهليته — من الأمور ما يزيلها أو ينقصها أو لا يؤثر فيها بالإزالة والنقصان، ولكن تتغير بعض الأحكام بالنسبة لمن عرض له عارض م ، وهذه هي التي تسمى بعوارض الأهلية.

والعوارض جمع عارض أو عارضة وهي مأخوذة من كلمة عرض له امر يصده عن المضي على ما كان عليه ، ويسمى ما يعرض للإنسان من مرض (العارض)، وكذلك يعني العارض ما يعترض الإنسان عند سير .^(١)

وعرفها فقهاء الشريعة " بأنها الأمور المنافية للأهلية، وليست من لوازم الإنسان من حيث هو إنسان . أو أنها الأمور التي تطرأ لبعض الأشخاص فتحد من أهليتهم أو تعدمها.^(٢)

أما الفقهاء الأصوليين من الأحناف، فهم يرون ان الأهلية هي الصلاحية وهي أمر اعتيادي يرجع فيه إلى تقدير الاصطلاح الذي يورد فيه ، وكل ما يحول دون هذه الصلاحية فهو عارض. فالنوم برأيهم هو عارض لأنه يحول بين صلاحية والنائم والنسيان هو عارض كما ورد في الحديث الشريف فيما رواه البخاري: ((من نام عن صلاته أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها)) ،

(البزدوي : ٨٢ ، التقرير والتحبير للحلي ١ : ٧٢ ، التوضيح شرح متن القحيح لصدر الشريعة القاضي عبد الله بن مسعود الحنفي ١ : ٦٧ ، الأهلية وعوارضها والولاية ، احمد إبراهيم ٦٩ .

(كشف الأسرار على أصول البزدوي للإمام علاء الدين البخاري : ١٣٨٣ ، مباحث الحكم عند الأصوليين محمد سلام مذكور: ٦٨ .

(عوارض الأهلية د. حسين النور ٥ : ١٤ ، الأهلية وعوارضها — احمد إبراهيم ٤ .

(صاحب التلويح على التوضيح ٣ : ٤٣ .

(مباحث الحكم عند الأصوليين ٦٩ .

(صحيح مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة ٧١ .

فالنوم يسقط الوجوب لأنه لا يخل بالأهلية وكذلك الإغماء انه لا يخل بالأهلية كالنوم لان العجز عن استعمال العقل لا تعام العقل فتبقى الأهلية بقاءه.^(٦)

وعليه فان عوارض الأهلية لها مميزات معينة هي:

١ . إنها ليست أمور أصلية و إنما أمور طارئة تعترض بعض الأشخاص ولا تكون عامة. فيؤثر ذلك العارض على أهلية الشخص الذي تعرض له، ولا يكون من لوازمه ولذلك نجد النوم والصغر والموت لا تكون عارضا لأنها من الأمور التي يمر بها كل إنسان ولم تكن طارئة عليه وان انعدام تمييز الإنسان وقت نومه لا يمكن اعتباره عارضا وان اعتبرت تصرفاته وقت نومه غير صحيحة إنما يعزى ذلك إلى فقدان الرضا والاختيار وليس نقص في أهلية النائم.

وقد عد الفقهاء النوم من عوارض الأهلية باعتباره (فترة طبيعية تحدث في الإنسان بلا اختيار منه تعطل الحواس ويمنع فيها فهم الخطاب). إلا أنهم عند كلامهم عن أحكام النوم ذكروا انه لا يحدث خللا في الأهلية^(٧) على أساس انه لا يعدم العقل وليس على أساس انه أمر يلزم كل شخص دون استثناء ، ومن ذلك نقي أهلية الشخص النائم ولو كان فاقد التمييز بنومه وتكون كافة عباراته باطلة ولا يترتب أي حكم على قول النائم بل اعتبر الفقهاء قول النائم بمثلة الحيات الطيور^(٨) لأنه لا يوالي على النائم كما لا يوالي على الجنون والصغير، وان عدم استعمال العقل لا يعني انعدامه، كما

(٦) كشف الأسرار للبردوي : ٣٩٠ .

(٧) كشف الأسرار للبردوي . ٣٩٨ .

(٨) الأهلية وعوارضها، احمد إبراهيم، مجلة القانون والاقتصاد العدد الأول السنة الأولى ٧٥ .

ان رسول الله ﷺ لم يعصم عن النوم كما عصم من الجنون ولو كان في فقدان العقل يعصم عن النبي الأكرم. ^(٤)

٤. الميزة الثانية التي تتميز بها عوارض الأهلية إنها تكون مؤثرة في صلاحية الإنسان عند مباشرته التصرفات التي يجد بها فلما كانت الأهلية صفة لاصقة بالإنسان فكذلك يكون الحال بالنسبة للعارض وهي بذلك تختلف عن تعرض الأهلية بسبب فقدان الرضا واختيار كما هو الحال بالنسبة للنائم فانه لا يولي على من كان فاقد الإدراك بسبب النوم وهذا بعكس حال الصبا فانه يولي عليه لانعدام أهليته كلياً أو جزئياً، وقد تكون مستمرة أو إنها تدام مؤقتاً ثم تزول.

٥. وان الميزة الثالثة التي يتميز بها العارض هو تأثيره على العقل والتمييز او في الرشد لمن يشترط الرشد في كمال الأهلية فإذا حصل للإنسان أي مؤثر خارجي ولم يكن له أي تأثير على عقل وتحييز الإنسان فلا يعتبر عارضاً وان أثر ذلك الأمر على صحة تصرف الشخص بان أبطله او جعله موقوفاً مازال الإنسان قد أجرى ذلك التصرف وهو يمتلك العقل والتمييز او الرشد.

فعوارض الأهلية عبارة عن حالة مرضية قد تكون مستمرة او تكون مؤقتة ثم تزول ولها قابلية التأثير في عقل وتمييز الشخص او رشده فتعدم قدرته او تزيلها وتحولها دون ان تنتج التصرفات التي يجريها ذلك الشخص، لأثارها الشرعية ويترتب على انعدام قدرة الشخص او إضعافها ان يولي عليه شخص اخر لمباشرة تصرفاته نيابة عنه كما هو الحال لدى قيام الولي او الوصي بمباشرة الجنون او المعتوه والسفيه ذي الغفلة. ^(٥)

^(٤) عوارض الأهلية، د. حسن النوري، ١٥.

^(٥) عوارض الأهلية بين الشريعة والقانون، شامل ياسين الشихلي، ٣٧.

. : وتتميز آثار حالة عوارض الأهلية عن المنع من التصرف بعمل معين يمنع بعض الأشخاص من مباشرة بعض التصرفات رغم صحة عقله وتمييزه وتوافر رشده أو لا ينفذ تصرفه الذي أجراه ولا يكون لذلك المنع وعدم النفاذ أي تعلق أو ارتباط بأهلية الشخص أو الإخلال بصلاحيته ويكون المقصود في الغالب في ذلك المنع أو عدم النفاذ مصلحة مشروعة لشخص معين بالذات أو ان هناك مصلحة عامة يراد منها المحافظة على حقوق أناس آخرين لتعرض ذلك التصرف بمصلحته ومن هذه الحالات تصرف الشخص المريض بمرض الموت، والذي يتصل موته بالمرض في بعض الأمور أو تصرفات المدين إذا كان في تصرفاته ضرر بدائنيه والزوجية والأنوثة قد يترتب عليها بعض الآثار.

المبحث الرابع: عوارض الأهلية بالنسبة للقانون.

لقد اعتبر القانون ان كل شخص كامل الأهلية ما لم يجد القانون من أهليته او يسلبها. فورد في المادة (١٣) من القانون المدني العراقي ما يلي:
" كل شخص أهل ل معاقد ما لم يقرر القانون عدم أهليته أو يجد منها وهذا ما سار عليه القضاء العراقي^(١)

وعليه فان انعدام الأهلية أو نقصها لا يكونان إلا بموجب القانون وإذا نظرنا إلى تفاصيل القانون المدني العراقي فإننا لا نجد أي حكم أو قرار يتعلق بحالة إغماء الإنسان وانه لم يد من ضمن العوارض القانونية التي تخل بالأهلية أو تنقصها. بعكس الفقه الإسلامي فقد أسهب في الأحكام التي تتعلق بالأفعال أو التكاليف التي تقع على المغمى عليه سواء أكانت تكاليف مادية أو عبادية.

(١) انظر: قرار محكمة التمييز رق ١٥٨ / حقوقية ثانية ٩٧٠ وتاريخ ١٥ / ١٧٠٠ .

المبحث الخامس: أثر الإغماء على تصرفات الإنسان (أهليته)

ان الإغماء حالة من المرض قد تعرض للإنسان فيمنعه من فهم الخطاب ، والإغماء لا يخل بالأهلية كالنوم وان العجز عن استعمال العقل لا يعني عدم وجود العقل فتبقى الأهلية ما زال العقل باقياً. وهو ينفي أهلية الأداء لا الوجوب لان مناطها (الإنسانية)، فما دام الإنسان مغمى عليه فليست له أهلية أداء، لأنها تقوم على التمييز بالعقل، ولا تمييز للإنسان هنا، وعليه فلا يعتد به من أقواله مطلقاً، ولا يؤخذ بأفعاله مؤاخذهً بدنية، حتى لو انقلب على إنسان فقتله لم يعاقب بدنياً لانتفاء القصد منه لعدم تمييزه واختياره ، ولكن يؤاخذ به لياً، فتجب عليه الدية كما يجب عليه ضمان ما يتلفه من مال بفعله، ووجب عليه الضمان في إتلاف النفس والمال: لان الفعل وجد حساً، والنفس والمال معصومان شرعاً، وعل لا ينفي عصمته ، وهذا ما عليه الفقه الإسلامي.

أما بالنسبة للعبادات... فان الأداء في الحال مرفوع عن المغمى عليه لان الإغماء يوجب تأخير الخطاب بالأداء إلى وقت الانتباه والإفاقة، لامتناع الفهم واستحالة الأداء. إلا أن وجوب العبادات لا يسقط لاحتمال الأداء حقيقة بالانتباه والإفاقة، او احتمال حصول خلق الأداء وهو القضاء بعد الانتباه والإفاقة... لان نفس العجز عن الأداء في الحال لا يسقط أصل الوجوب ما دام القضاء ممكناً بلا حرج، في حالة الإغماء غير الطويل أما إذا امتد فان الوجوب يسقط... لانعدام الأداء حقيقة بالإغماء، وتقديراً للحرج بالقضاء بعد الإغماء وإذا انعدم الأداء سقط الوجوب، إذ لا فائدة من بقاءه.^(٧٧)

(٧٧) الأهلية وعوارضها للشيوخ احمد إبراهيم مجلة القانون والاقتصاد، العدد الأول السنة الأولى ٧٧.

(٧٨) مباحث الحكم عند الأصوليين محمد سلام مذكور ٧٠.

(٧٩) الوجيز د. عبد الكريم زيدان ٨٣، الأهلية وعوارضها احمد إبراهيم ٧٧.

المبحث السادس: اثر الإغماء في العبادات

أ. في الوضوء والتيمم

اجمع الفقهاء على أن الإغماء ناقص الوضوء قياساً على النوم بل هو أولى، لان النائم إذا أوقض استيقظ بخلاف المغمى عليه، ونص الفقهاء على ان كل ما يبطل الوضوء يبطل التيمم ، والمغمى عليه زائل العقل لا يشعر ؛ مال بدليل قوله ﷺ من حديث علي بن أبي طالب: (الرَّعِينُ وَكَأُ السَّهِّ فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّ) ، وحديث معاوية (العين وكاء السه فإذا نامت العينان استطلق الوكا) ، والحديثان يدلان على ان النوم مظنة النقص لانه بنفسه ناقص.

ب. اثر الإغماء في الصلاة:

العقل شرط يجب توفره في الإنسان البالغ المسلم ليؤدي الصلاة فلا تجب الصلاة عند الجمهور غير الحنابلة) على المجنون والمعتوه والمغمى عليه إلا إذا أفاقوا في بقية الوقت، لان العقل مناط التكليف كما ورد في الحديث النبوي،... عن المجنون حتى يبرأ)) لكن يسن لهم القضاء عند الشاعبي (وللفقهاء تفصيل في قضاء الصلوات التي كان مغمى عليه. القول الأول: وهو ما ذهب إليه المالكية والشافعية وهو قول عند الحنابلة إلا أن المغمى عليه لا يلزمه قضاء الصلاة إلا أن يفيق في جزء من وقتها ، بدليل أن ام

(العروة الوثقى للطباطبائي ، ٥٨ ، المغني لابن قدامة ، ٢٧٢ ، حاشية ابن عابدين / ٦٩ ، مغني المحتاج ، ١١ ، الدسوقي ، ٥٨ ، بداية المجتهد ، ٤ ، المجموع ، ١٠٧ ، فتح القدير ، ٢٤ ، الشرح الكبير ، ١٦ .

(سنن البيهقي الكبرى ، ١١٨ باب الوضوء من النوم، سنن أبي داود ، ١٢ ، كتاب لطهارة با الوضوء من النوم، الوكاء: الخيط الذي يربط به الشيء والسه الدبر (نيل الاوطار للشوكاني ٩٢) .

(رواه احمد والدارقطني ٩٢ .

(القوانين الفقهية لابن جزي المالكي ص ٩ ، مغني المحتاج ، ٩٤ ، المهذب ، ١٦ .

(المغني لابن قدامة ، الانصاف للمرداوي ، ٣٩٠ .

المؤمنين عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يغمى عليه فيترك الصلاة، فقال ﷺ : ((ليس من ذلك قضاء إلا أن يغمى عليه فيفيق في وقتها فيصليها))^(١)

القول الثاني: لأبي حنيفة وأبي يوسف، قالوا: أنى أغمى عليه خمس صلوات قضاها، وان زادت سقط فرض القضاء في الكل، لان ذلك يدخل في الترار فاسقط القضاء كالجند، وهنا أقاما الوقت مقام الصلوات تيسيراً فتعتبر الزيادة بالساعات.^(٢)

القول الثالث: وهو المشهور عند الحنابلة وهو أن المغمى عليه يقضي جميع الصلوات التي كانت في حال إغمائه، مستدلين بما روى أن عمراً غشي عليه أياماً لا يصلي، ثم استفاق بعد ثلاث فقال (أي عمار) لى صليت؟ فقالوا: ما صليت منذ ثلاث، فقال أعطوني وضوءاً فتوضأ ثم صلى تلك الليلة، وروى أبو مجلز أن سمرة بن جندب قال: المغمى عليه بترك الصلاة يصلي مع كل صلاة صلاة مثلها قال: قال عمران: نعم ولكن ليصلهن جميعاً، وهذا فعل الصحابة وقولهم ولا يعرف لهم مخالف فكان إجماعاً، ولان الإغماء لا يسقط فرض الصيام ولا يؤثر في استحقاق الولاية على المغمى عليه فأشبهه النوم.^(٣)

ج . اثر الإغماء في الصيام

الصوم لا يجب على المغمى عليه، لعدم توجه الخطاب التكليفي له بعدم الأهلية للصوم، المفهوم من قوله ﷺ : ((رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ،

(سنن الدار قطني ١٠٢ ، سنن البيهقي الكبرى للبيهقي ٨٨ .

(١) حاشية ابن عابدين، الهداية ٨٨ ، بدائع الصنائع ١٠٨ .

(٢) الدسوقي ١٨٢ وما بعدها، المجموع ١٠٠ ، كشف الأسرار على أصول البزدوي للإمام علاء

الدين البخاري : ٨٩ .

وعن الجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ (١). فمن زال عقله غير مخاطب بالصوم في حال زوال العقل، ولا يصح الصوم منه لعدم إمكان النية. (٢)
اجمع الفقهاء على ان الإغماء لا يسقط قضاء الصيام، لان الإغماء عذر في تأخير الصوم إلى زواله لا في إسقاطه لأن سقطه يكون يزول الأهلية او بالخرج، ولا تزول الأهلية به ولا يتحقق الحرج به، لان الحرج يتحقق فيما يكثر وجوده وامتداده في حق الصوم نادراً، لانه مانع من الأكل والشرب وحياة الإنسان شهراً بدون الأكل والشرب نادراً ما تدوم ولا يصح بناء حكم على النادر. (٣)

فمن أغمى به رمضان كله قضاءه لأنه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحياة فيصير غدرًا في التأخير لا في الإسقاط.

د. اثر الإغماء في الحج

الحج عبادة مركبة بدنية ومالية يجوز فيها النيابة عند الجمهور (غير المالكية) عند العجز أو الضرر لان المشقة تحصل بفعل النفس، وتحصل أيضاً بفعل الغير إذا كان بماله، فهذه العبادة تختلف عن الصلاة باشتغالها على القرية المالية غالباً بالإنفاق بالإسفار.

والمغى عليه لا يمكنه أداء أفعال الحج لأنه فاقد للأهلية وليس أهلاً للعبادة.

(١) سنن الدارقطني: ١٣٨ (حديث حسن غريب)، صحيح البخاري كتاب الطلاق: ١٠١٩.
(٢) الدر المختار لمحمد أمير: ١٦، البدائع للكاساني: ٥٥، الشرح الصغير: ٨١، الشرح الكبير للمقدسي: ٢٢٢، مغني المحتاج للشريبي: ٢٣، المهذب للشيرازي: ٧٧، كشف القناع للبهوتي: ٥٩، المغني لابن قدامة: ٣٧، القوانين الفقهية لابن جزي المالكي: ١٣٥.

(٣) كشف الأسرار على أصول البزدوي للإمام علاء الدين البخاري: ٨١، المغني لابن قدامة: ٩٨، الجمل: ٣٣.

فهنا هل يصح إحرام الغير عند بدون إذن منه؟ وهل الإنابة هنا مقبولة عنه؟

تقهاء المالكية يرون عدم صحة الإحرام عن المعمى عليه ولو خيف فوات الحج، لأنه فطنة عدم الطول ثم ان أفاق في زمن يدرك الوقوف فيه إحرام وإدراك ولازم عليه في عدم إحرامه في الميقات، أما بالنسبة للوقوف بعرفة، فالكل مجمع على انه لو أفاق المعمى عليه في زمن الوقوف ولو لحظة أجزأه، وان لم يفق من إغمائه إلا بعد الوقوف... فمذهب المالكية والحنابلة إلى انه فاته الحج في ذلك العام، ولا غيره بإحرام أصحابه عنه ووقوفهم في عرفة.^(١) وللشافعية قولان في أجزاء وقوف المعمى عليه او عدمه. والحنفية يكشفون بالكينونة في محل الوقوف وزمنه مع بقاء الإحرام، فوقوف المعمى عليه مجزئ عنه غيره.^(٢)

لان الأمر أو الإذن هنا موجود دلالة، وهي دلالة عقد المرافقة، لان كل واحد من رفقته المتوجهين معه إلى الكعبة المشرفة يكون إذناً للأخر بإعانتة فيما يعجز عنه من أمر الحج، فكان الأمر موجود دلالة. فلا خلاف انه تجزئ النيابة في أفعال الحج عند عجزه عنها بنفسه في الطواف والسعي والوقوف، حتى لو طيف به وسعى ووقف جاز بالإجماع.^(٣)

(١) الشرح الكبير للمقدسي ٧٣، حاشية الباجوري ٨٢، المغني ١٠١، حاشية الدسوقي . . .

(٢) البدائع للكاساني ١٦٦، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، لمحمد أمين ٣٢٦، الشرح الصغير ٥، بداية المجتهد ١٠٩، مغني المحتاج للشريبي ٦٨، المغني لابن قدامه ٢٧، كشف القناع للبهوتي ٥٥ . . .

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ٦٧ .

الخاتمة

الإغماء من العوارض السماوية التي تصيب الإنسان فتسبب فقد العقل والحركة، فتأثر على أهلية الأداء لا أهلية الوجوب. والعبادة يؤجل أدائها الى حين الإفاقة ولا يسقط حقها إلا إذا أدامت فترة الإغماء أكثر من شهر وهذا نادر. والتشريعات الإسلامية جاءت ملائمة لفطرة الإنسان وإمكانياته العقلية والبدنية ولا حرج في الدين، فإذا أصيب الإنسان بعارض سماوي يمنعه من أداء وظائفه الحياتية شرعت له الرخص التي هي تخفيفاً للعبادة وكذلك باب الاجتهاد مفتوح للفقهاء لإيجاد الحلول لكل المشاكل التي تطرأ على الإنسان المسلم. ونسأل الله العفو والعافية والرضا في الدنيا والآخرة... والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد واله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- وهي بعد القرآن الكريم.
- ١ . أحكام المعاملات الشرعية على الخفيف علي الخطيب .
٢ . إحياء علوم الدين، للإمام أبي حامد الغزالي، دار المعرفة للطباعة والنشر ،
بيروت — لبنان ٤٠٣ هـ .
- ٣ . أصول الفقه لمحمد أبو زهرة — دار الفكر العربي ٩٥٧ م .
- ٤ . الإنصاف في معرفة الراجح في الخلاف، علاء الدين المرادوي
(د ٨٥ هـ)، مطبعة السنة المحمدية — القاهرة ٩٨٥ م، تحقيق: محمد
حامد الفقي .
- ٥ . الأهلية وعوارضها، احمد ابراهيم مجلة القانون والاقتصاد العدد الأول السنة
الأولى .
- ٦ . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع — علاء الدين ابي بكر بن مسعود
الكاساني (د ١٨٧ هـ) دار الكتاب العربي — بيروت ٣٩٤ هـ .
- ٧ . بداية المجتهد ونهاية المقتصد — ابو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن احمد
بن رشيد القرطبي (د ١٩٥ هـ) مطبعة الحلبي ٣٣٩ هـ .
- ٨ . التقرير والتحبير — للعلامة محمد بن امير الحاج الحلبي (د ٧٨٩ هـ)
المطبعة الاميري ٣١٦ هـ .
- ٩ . التلوع في كشف حقائق التنقع للعلامة سعد الدين التفتازاني وتضمنين شرح
تنقيح أصول القاضي صدر الشريعة .
- ١٠ . التوضيح شرح متن التنقيح لصدر الشريعة القاضي عبد الله بن مسعود
الجبوي .
- ١١ . حاشية الجمل على الجلالين، بيروت، دار إحياء التراث العربي .

- ٢ . حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عروة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ)، تحقيق: محمد عليش دار النشر: دار الفكر . بيروت .
- ٣ . حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين: (ت ١٢٥٢ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر . بيروت ٤٢١ هـ .
- ٤ . سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، ٧٥ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط/ دار إحياء التراث العربي .
- ٥ . سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٢٧٥ هـ)، اعتنى به: فريق بيت الأفكار الدولية، بيت الأفكار الدولية، الطبعة الأولى، الرياض، سنة ١٤١٩ هـ.
- ٦ . سنن البيهقي الكبرى — احمد بن الحسين بن علي البيهقي (د ٥٨ هـ) مكتبة دار الباز — مكة المكرمة ٤١٤ هـ . تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
- ٧ . سنن الترمذي : محمد بن عيسى، (مع عارضة الأحوذى)، دار الكتاب العربي
- ٨ . سنن الدار قطني — علي بن عمر ابو الحسن الدار قطني (د ٣٥٨ هـ)، دار المعرفة — بيروت ٩٦٦ م.
- ٩ . لشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، الدردير، (ت ١٢٠١ هـ)، وبالهامش حاشية الصاوي، (ت ١٢٤١ هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى كمال وصفي، دار المعارف، مصر ١٣٩٣ هـ.
- ١٠ . الشرح الكبير ابو البركات احمد المقدسي (د ٢٠ هـ)، مطبعة مصطفى البابي — مصر ٣٨٢ هـ — ٩٦٢ م.
- ١١ . شرح المنار لابن ملك (العلامة عز الدين بن عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك) والمتن للامام النسفي.

٢٠. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري (د ١٥٦ هـ —) دار ابن كثير، بيروت ٤٠٧ هـ تحقيق: د. مصطفى اديب البغا.
٢١. عوارض الأهلية بين الشريعة والقانون، شامل رشيد ياسين، مطبعة العاني — بغداد، ٩٧٤ م.
٢٢. عوارض الأهلية د. حسين النوري، ٩٥٤ م — مطبعة لجنة البيان العربي.
٢٣. القوانين الفقهية — أبي القاسم محمد بن احمد بن جزي المالكي (د ٧٤١ هـ) مطبعة النهضة — تونس ٩٢٦ م.
٢٤. كشاف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس بن اريس البهوتي (د ٥١٠ هـ) دار الفكر — بيروت ٤٠٢ هـ. تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى.
٢٥. كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوي للإمام علاء الدين البخاري مطبعة الأستاذ ٣٠٧ هـ.
٢٦. لسان العرب لابن منظر ابو الفضل محمد بن مكرم — دار صابر — بيروت ٣٧٤ هـ.
٢٧. مباحث الحكم عند الأصوليين، محمد سلام مدكور، الدار القومية القاهرة.
٢٨. المجموع شرح المهذب لمحي الدين بن شرف النووي (د ٧٦٠ هـ) دار احياء التراث العربي ٤١٥ هـ — تحقيق: محمد نجيب المطيعي.
٢٩. المرافعات في أصول الشريعة لابي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي المعروف (بالشاطبي) بقلم عبد الله دراز، مطبعة المكتبة التجارية — مصر.
٣٠. المستصفي في علم الأصول — للإمام ابي حامد محمد الغزالي، المطبعة الاميرييه الكبرى مصر ٣٢٤ هـ.

- ٣٣ . مسند الإمام احمد للإمام احمد بن حنبل (د ٤١ هـ)، دار صادر.
- ٣٤ . المغني — موفق الدين عبد الله بن احمد ابن قدامه (د ٢٠ هـ)، مطبعة المنار ٣٤٧ هـ.
- ٣٥ . مغني المحتاج إلى ألفاظ المنهاج — محمد الشريبي الخطيب، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ٩٨٦ م.
- ٣٦ . المهذب لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي يوسف الفيروز آبادي الشيرازي (ت ٧٦ هـ)، مطبعة الحلبي ٣٤٣ هـ.
- ٣٧ . نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من كلام سيدنا خيار محمد بن علي الشوكاني (د ٢٥٥ هـ) المطبعة المصرية، ١٣٥٧ هـ.
- ٣٨ . الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان، مطبعة سلمان الأعظمي — بغداد، ٣٨٤ هـ — ٩٦٤ م.
- ٣٩ . الوصايا في الفقه الإسلامي — محمد سلام مذكور الدار القومية — القاهرة.